

Distr.: General  
30 March 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## موجز حلقة النقاش بشأن الشباب وحقوق الإنسان

## تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

أعد هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٢، الذي قرر فيه المجلس عقد حلقة نقاش حول موضوع "الشباب وحقوق الإنسان"، وطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إعداد تقرير عنها. وعُقدت حلقة النقاش، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-05127(A)



\* 1 7 0 5 1 2 7 \*

## أولاً - مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١/٣٢، أن يعقد في دورته الثالثة والثلاثين حلقة نقاش حول موضوع "الشباب وحقوق الإنسان". وطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الاتصال بالدول وبجميع الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو منظمات الشباب، بغية ضمان مشاركتهم في حلقة النقاش.

٢- وترأس حلقة النقاش التفاعلية رئيس مجلس حقوق الإنسان وتولى تسييرها الممثل الدائم لليونان لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف. وأدلت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بكلمة افتتاحية، عُرض بعدها فيديو يتضمن كلمة لمبعوث الأمين العام المعني بالشباب. وشارك في حلقة النقاش عضو في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورئيس منتدى الشباب الأوروبي، وممثل عن رابطة أرض الشباب، بالسلفادور، وممثل عن منظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ورئيس قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات لوسط أفريقيا، في ياوندي، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٣- وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية الموجزة التي أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش، شُجع ممثلو الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من المراقبين على التدخل بطرح أسئلة وإبداء تعليقات وتبادل الممارسات الجيدة وطرق التحديات المطروحة إضافة إلى تقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً. وأتاحت حلقة النقاش منبراً للخبراء وممثلي أصحاب المصلحة من أجل تحديد التحديات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في ممارسة الشباب لحقوق الإنسان، والفرص المناسبة لتمكين الشباب من ممارسة حقوقهم.

## ثانياً - الملاحظات الافتتاحية

٤- قالت نائبة المفوض السامي، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن الشباب باتوا جيل هذا العصر، وجيل التنمية المستدامة بفعل مجموعة الحقائق الديمغرافية الحالية ووتيرة التغيرات التي يشهدها العالم حالياً. ويضم العالم حالياً ١,٨ مليار شاب، وهو عدد لم يشهده العالم قط، ما يعني أن تحقيق التنمية المستدامة مستحيل من دونهم ومستحيل ما لم يكن من أجلهم. والشباب حالياً أكثر عرضة للبطالة بثلاث مرات، إذ يبلغ عد الباحثين عن فرص العمل من الشباب، دون إيجادها، ٧٣ مليون شاب؛ وعندما يجد هؤلاء الشباب عملاً، فهم يعانون من ظروف أكثر هشاشة من ظروف عمل الكبار، ومن عدم المساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وهناك حوالي ٢٧ مليون شاب مهاجر: بعيدون عن منازلهم، يسافرون غير مصحوبين في بعض الأحيان، وفي ظروف خطيرة في الغالب، هرباً من حياة يعتقدون أنهم غير قادرين على تحملها، وبخناً عن حياة آمنة ومستويات معيشية أفضل.

٥- ويمثل الشباب دون سن الثلاثين ٤٣ في المائة من جميع ضحايا القتل. وتعرض الفتيات والنساء للعنف الجنسي بشكل غير متناسب، وتشكل مضاعفات الحمل والولادة ثاني أكبر سبب لوفاة المراهقات في البلدان النامية، رغم أن تجنبها ممكن إلى حد كبير. وكل عام، يخضع ما لا يقل عن ثلاثة ملايين فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة لعمليات إجهاض غير مأمون. وعلى الصعيد العالمي، شكّل المراهقون الفئة العمرية الوحيدة التي سجلت زيادة تناهز الخمسين في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ في عدد الوفيات بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٢ في المائة بين الفئات العمرية الأخرى في الفترة نفسها. وعلى الصعيد العالمي، شكل الفقر النسبي وانعدام الفرص تحدياً خاصاً وغير متناسب للشباب. ويبلغ متوسط العمر ١٥ عاماً في النيجر و ١٧ عاماً في جنوب السودان، و ١٨ عاماً في نيجيريا واليمن. أما الفئات السكانية التي تتمتع بوضع أفضل نسبياً فهي الفئات الأكبر سناً بكثيرة وفئة كبار السن؛ ويبلغ متوسط العمر ٤١ عاماً في الدانمرك و ٤٤ في النمسا، و ٤٦ في ألمانيا واليابان. وثمة حاجة إلى مزيد من العمل مع أكبر جيل من الإمكانات من حيث الطاقة والإبداع والشغف والمواهب عرفه العالم على الإطلاق، ومع ذلك لا يتجاوز عدد البرلمانيين العشرينيين ١,٦٥ في المائة، فيما يبلغ متوسط أعمار البرلمانيين في العالم ٥٣ سنة. ورغم أن جيل الشباب الحالي هو الأكثر ترابطاً، والأكثر تعليماً والأفضل صحة، فإنه الجيل الأكثر تعرضاً لخطر التخلف بعيداً وراء الركب. وكما تبين من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي شهدت منحنى تطوراً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الاستثمار في الشباب وجني العائد الديمغرافي لهذه الفئة السكانية يعود بالفائدة على الجميع.

٦- إن الاحتياجات الحالية لمراهقي العالم وشبابه كبيرة، بما في ذلك حاجتهم إلى التعليم المدرسي، والتعليم العالي، والمهارات الحياتية، والتدريب المهني، والعمالة المجدية، والمنازل الآمنة، والحماية من العنف والاستغلال، والاستقلال الشخصي، واتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم. لكن هذه الاحتياجات تستند إلى حقوقهم التي يقوم عليها تحديد مسؤولية تلبية تلك الاحتياجات. ويمثل انتهاك هذه الحقوق أخطر تهديد لرفاه الشباب والمراهقين؛ ويفاقم إنكار حقوقهم الضعف وعدم المساواة المتأصل، كما أن انتهاك حقوق معينة والحرمان منها، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، يعطل أيضاً أعمال حقوق أخرى متعددة، مثل الحق في التعليم والعمالة والمشاركة السياسية. والأولويات المتعلقة بالإجراءات واضحة. فثمة حاجة إلى ما يلي: (أ) ضمان تسجيل مدني متين، بما في ذلك تسجيل حالات الولادة، والزيجات، وأسباب الوفاة، لأنها اللبنة الأساسية للشخصية القانونية؛ (ب) إلغاء القوانين والتصدي للأعراف الثقافية التي تعيق التقدم الشخصي للشباب؛ (ج) وضع حد لزواج الأطفال في القانون والممارسة؛ (د) توفير إمكانية حصول الفتيان والفتيات على تثقيف جنسي شامل، من دون قيود؛ (هـ) استبقاء المراهقين في المدارس أو في بيئات التعليم الأخرى؛ (و) إيجاد فرص لهم تمكنهم من مواصلة التعلم وإيجاد وسيلة لإعادتهم إلى التعلم. إن سلوك الكبار والمعايير المزدوجة تحول في الكثير من الحالات دون شعور الشباب بالكرامة، كما أن مرور الطفل بشكل آمن من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ليست مسؤوليته بل مسؤولية الكبار. ويمثل تقاسم الحيز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأصول والفرص مع الشباب أولوية، مع إيجاد منابر مستقرة تتيح إجراء حوار متواصل فيما بين الأجيال.

٧- ولاحظ مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، في خطابه الذي بُث عن طريق الفيديو، أن اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الشباب وحقوق الإنسان يمثل فرصة لعرض قضايا الشباب على المجلس على نحو منهجي وهادف. وفي حين أن الجيل الحالي من الشباب هو أكبر جيل شباب شهده العالم على الإطلاق، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان الخاصة بالشباب، بما في ذلك التمتع بالحقوق السياسية والحق في الحصول على الخدمات الصحية والحق في التعليم. وقد أدى انعدام المشاركة والفرص إلى عزل الناس وإلى عواقب ضارة على الجماعات والمجتمعات. وحدثت في السنوات الأخيرة تطورات إيجابية عديدة في جدول الأعمال العالمي للشباب. واعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الذي يقر بالدور الإيجابي للشباب في بناء السلم ومنع التطرف العنيف. وسلمت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر حاسم لتحقيق التنمية الشاملة المتصفة المستدامة، فيما يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منتدى للشباب منذ عام ٢٠١٢. والشباب في جميع أنحاء العالم منخرطون في وضع أهداف التنمية المستدامة، التي تجسد مطالباتهم ودعواتهم، فيما تمثل تنمية الشباب سمة مشتركة بين الأهداف السبعة عشر.

٨- وتشمل التطورات الإضافية مؤتمراً القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، عام ٢٠١٦، والاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني، الذي أُطلق في مؤتمر القمة. وقد أُشرك الشباب أيضاً في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر، الذي عقد في باريس في عام ٢٠١٥، وفي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي، اليابان، عام ٢٠١٥. وقد بذلت حركة الشباب العالمية جهوداً كبيرة في السنوات القليلة الماضية لضمان التعامل مع قضايا الشباب بجدية على جميع الجبهات وضمان إبراز هذه القضايا في جميع تلك العمليات. وكانت هناك فرصتان أخريان في عام ٢٠١٦ هما: حلقة النقاش هذه بشأن الشباب وحقوق الإنسان، ومنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، المقرر أن يعقده مجلس حقوق الإنسان لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويستطيع المجتمع الدولي، بجهد مشترك، أن يوسع الحيز الديمقراطي من خلال تدعيم مشاركة الشباب وتعزيز حقوقهم. وقد حان الوقت لتحديد الإجراءات والصكوك التي تكفل الإدماج والاستعراض المنهجين لمسألة حقوق الشباب في أعمال المجلس.

### ثالثاً- لمحة عامة عن مداخلات المشاركين في حلقة النقاش

٩- قال مدير الجلسة إن الهدف من حلقة النقاش هو تحديد التحديات والممارسات الفضلى في مجال أعمال حقوق الإنسان للشباب. فالشباب يشكلون حالياً أكبر جيل شباب عرفه العالم على الإطلاق. وتستدعي التحديات العديدة التي يواجهها الشباب جهوداً من جانب المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة. فلا ينبغي ولا يجوز إهمال الشباب، بل ينبغي الاعتراف بهم بوصفهم قوة دافعة رئيسية نحو المستقبل. ولا بد من التركيز على توفر التعليم الجيد والعمل اللائق للشباب وتمكينهم من ممارسة المواطنة النشطة كي يشعروا أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع؛ وينبغي إتاحة المزيد من الفرص لهم كي يعربوا عن آرائهم بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية، كما ينبغي تنظيم المزيد من المحافل لهذا الغرض على الصعيدين الوطني والدولي.

وتمكين الشباب التزام ثابت للجميع في مجلس حقوق الإنسان، وكفالة التمتع بحقوق الإنسان للشباب هو أهم إرث يمكن تركه للأجيال القادمة.

١٠- وشددت عضوة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتضمن أحكاماً قوية وشاملة لمكافحة التمييز وأحكاماً صريحة وضمنية تتعلق بالشباب. وقالت إن ثمة تدابير لحماية ومساعدة جميع الأطفال والشباب، دون أي تمييز، بما في ذلك حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. وتكرّس المادتان ١٣ و ١٤، المتعلقتان بالحقوق في التعليم، للأطفال والشباب بشكل كامل، ومن العناصر الهامة الواردة فيهما التزام الدول الأطراف في العهد، التي لم تكن قد تمكنت من ذلك قبل أن تصبح طرفاً فيه، بكفالة التنفيذ التدريجي لمبدأ إلزامية ومجانبة التعليم للجميع، واتخاذ تدابير تتيح إمكانية حصول الجميع على التعليم. وتتناول أحكام العهد الضمنية المتعلقة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والواردة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة للدول الأطراف بشأن تقديم التقارير، العمالة والتدريب التقني والمهني، والخدمات الاجتماعية لدعم الأسر، وتحسين صحة الطفل والأم والوقاية وإعادة التأهيل في سياق تعاطي الكحول والتبغ والمخدرات.

١١- وتشمل التحديات التي تواجه الشباب بشكل متكرر في ممارسة حقوق الإنسان صعوبات في الوصول إلى سوق العمل، حتى بالنسبة إلى الشباب ذوي المؤهلات العالية، ومعدلات بطالة الشباب التي تفوق معدلات بطالة البالغين بكثير؛ وأوجه القصور في التعليم والتدريب على المهارات، لا سيما في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تدفق الشباب إلى المناطق الحضرية؛ ومحدودية إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وعدم فعالية النظام المدرسي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. وكثيراً ما تكون الفتيات والنساء أقل حظاً من الرجال، سواء فيما يتعلق بالتعليم، أو المشاركة في سوق العمل، أو الفقر عموماً، بسبب عدم المساواة في فرص الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات. وفي مواجهة هذه التحديات، ينبغي أن تسن الدول تشريعات لمكافحة جميع أشكال التمييز، وتعتمد وتنفذ سياسات طويلة الأجل وآليات فعالة للرصد والتقييم، وتتخذ تدابير محددة الهدف من أجل تعزيز وحماية حقوق فئات معينة من الشباب تواجه صعوبات خاصة، وتوفر سلعاً وخدمات ميسورة التكلفة وعالية الجودة ويسهل الوصول إليها.

١٢- وقدمت اقتراحات ترمي إلى تعزيز إطار حقوق الإنسان للشباب، ولاحظت أن الإطار الشارح شامل نسبياً، ولكن الثغرات في التنفيذ والرصد والمعلومات هي التي تقف وراء عدم إعمال الحقوق للشباب. وشجعت الدول على اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وحماية حقوق الشباب، وتقديم معلومات كافية في تقاريرها إلى هيئات المعاهدات بشأن التدابير المتخذة، باستخدام الإحصاءات والمؤشرات المصنفة لحقوق الإنسان، بما يمكن هيئات المعاهدات من إجراء حوار هادف مع الدول في هذا الصدد، بسبل منها تقديم توصيات محددة. وأوصت بأن تعمل المنظمات التي يقودها الشباب أو التي تركز عليهم مع أصحاب المصلحة المهتمين الآخرين بغية زيادة إبراز إطار حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، والمساهمة في الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية عن طريق تقديم تقارير بديلة إلى هيئات المعاهدات تتعلق بإعمال حقوق الإنسان. وينبغي أن تسترشد الدول، في جهودها الرامية إلى التواصل والعمل مع الشباب، ليس بقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم فحسب، بل وأيضاً بقدرتهم على الدفاع عن حقوق الفئات المحرومة والمهمشة.

١٣- ورحبت رئيسة منتدى الشباب الأوروبي بمبادرة مجلس حقوق الإنسان بعقد حلقة النقاش، وأعربت عن الأمل في أن يتمكن منتدى الشباب من العمل مع المجلس على تغيير واقع الشباب في العالم. وأشارت إلى أن أكثر من ٥٠٠ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يعيشون على أقل من دولارين يومياً، وأن حوالي ١٢٦ مليون شاب يعانون من الأمية. ولاحظت أيضاً أنه وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يُتوقع في عام ٢٠١٦ أن يكون أكثر من ٤٠ في المائة من الشباب الناشطين في العالم عاطلين عن العمل أو يعانون من الفقر رغم عملهم. ولاحظت أن الشباب المتأثرين بالهجرة معرضون بوجه خاص لانتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الشباب يواجهون في حياتهم اليومية أشكالاً متعددة من التمييز على أساس السن ونوع الجنس والإعاقة والأصل الإثني والمعتقدات الدينية والميل الجنسي والهوية الجنسية، وغالباً ما يُستبعد الشباب من السياسة أو يُجرّمون على المجاهرة بأرائهم. وشددت على أن الجيل الحالي من الشباب تُرك خلف الركب بسبب انعدام الإرادة السياسية، رغم أنه الأكثر عدداً، وربما الأكثر تعليماً والأكثر تقدماً من الناحية التقنية والأكثر قدرة على التنقل على مر التاريخ.

١٤- وإذا سلمنا بأن الشباب يُجرّمون من حقوقهم بسبب التمييز على أساس السن، فإن الوقت قد حان للعمل من أجل الشباب. وتشمل نقاط العمل المحددة في هذا الشأن ما يلي: (أ) التحديد الشامل للحقائق والعقبات التي يواجهها الشباب في المطالبة بحقوقهم عن طريق وضع تقرير يحدد تلك العقبات؛ (ب) إنشاء إجراء خاص بشأن حقوق الإنسان للشباب؛ (ج) دعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تضع، بالتعاون مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة التي تركز على الشباب، مبادئ توجيهية تشرشد بها الدول في تنفيذ نهج قائم على الحقوق إزاء السياسات المتعلقة بالشباب؛ (د) حث المجلس على دعوة جميع هيئات المعاهدات إلى وضع تعليق عام مشترك أو بيان مشترك بشأن الشباب، بما يؤكد أن جميع حقوق الإنسان للشباب غير قابلة للتجزئة؛ (هـ) تعميم مراعاة حقوق الشباب في آليات حقوق الإنسان القائمة، كتناولها من خلال الاستعراض الدوري الشامل عن طريق إشراك منظمات الشباب في المشاورات الوطنية وإبراز ورقات المعلومات المقدمة من هذه المنظمات.

١٥- وقال ممثل رابطة أرض الشباب إن شاباً يعيش ويعمل في الشوارع في السلفادور يخسر، بمجرد اعتباره بالغاً في سن الثامنة عشرة، إمكانية الحصول على عدة أشكال من الحماية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات لمن هم دون سن الثامنة عشرة دون غيرهم. وقد قُبل عدد كبير من الشباب الذين يعيشون في الشوارع في المؤسسات، لكنهم عندما فقدوا الحق في هذا الدعم بلوغهم الثامنة عشرة وسُرحوا منها، جُنّدت عصابتهم سيئة السمعة من أمريكا الوسطى الكثير منهم في غضون سنتين. وعلاوة على ذلك، حاول البالغون استغلالهم بسبب جهلهم وافتقارهم للموارد وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم. فعلى سبيل المثال، قد يُضطر شاب يعمل في تنظيف زجاج السيارات إلى استئجار غرفة بسعر يعادل ما تدفعه أسرة من الطبقة المتوسطة لاستئجار منزل، وذلك بسبب حاجته المادية وشرط دفع إيجار يومي أعلى بدلاً من الإيجار الشهري. ولا يزال العديد من هؤلاء الشباب يعملون في القطاع غير النظامي، بسبب انخفاض الأجور وسوء المعاملة التي يتعرض لها العاملون في وظائف القطاع النظامي، ونتيجة افتقارهم للعلاقات الاجتماعية، اللازمة في أغلب الأحيان للحصول على عمل لائق في القطاع النظامي.

١٦- فالشباب يريدون معاملة عادلة، لكن العديد منهم مهمشون ولا تتاح لهم فرصة التماس العدالة. وثمة حاجة إلى القضاء على الفساد في الجهاز القضائي، وإلى مجتمع أكثر إنصافاً تُحترم فيه حقوق الإنسان. وثمة قصور في التنسيق بين المؤسسات المنشأة لمساعدة الشباب وحماية حقوقهم، وغالباً ما تكون جهود هذه المؤسسات غير كافية أو مكررة. ودعا ممثل الرابطة الدول إلى المساعدة في إنشاء آليات تنسق بين المنظمات الداعية إلى حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، سواء داخل السلفادور أو خارجها. ولا بد من تيسير وتحسين إمكانية حصول الشباب على الخدمات بغية حماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم. وثمة حاجة إلى تغيير لصالح الشباب وقيادتهم. وتحدث ممثل الرابطة، وهو في الخامسة والعشرين من عمره، عن قصته في مجال التمكين من خلال العمل التطوعي، ودعا الدول إلى الاعتراف بقيمة الجهود الرامية إلى تمكين الشباب. وينبغي أن تدرك الحكومات أن الشباب الذين يطالبون بحقوق الإنسان الخاصة بهم ليسوا هم الأعداء؛ بل هم، على العكس من ذلك، فاعلون إيجابيون ما كانوا ليتمردوا لو كانت حقوقهم مضمونة، مما يمكنهم من أن يصبحوا محركات تغيير إيجابية.

١٧- وقالت ممثلة منظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية إن المنظمة تهدف إلى الترويج للمواطنة النشطة في صفوف الشباب وتمكينهم من أن يصبحوا دعاة للتنمية والديمقراطية والسلام في ٤٢ بلداً. وبينما تواصلت الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان للعديد من الفئات الضعيفة، لم يُدرج الشباب، في الكثير من الأحيان، في السياسات والتدخلات القائمة على حقوق الإنسان. والأسوأ من ذلك أنهم يُعتبرون رمز المشاكل والسبب في التوترات على الصعيدين المحلي والعالمي. وعلى العكس من ذلك، يمثل الدافع إلى تغيير الوضع القائم قيمة متأصلة لدى الشباب، وهو يجسد قدرة الشباب على إحداث تغييرات اجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان في شكل مزيد من العدالة والشفافية والمشاركة.

١٨- والواقع الراهن للعديد من الشباب هو افتقارهم إلى فرص ملائمة، لا سيما في مجالي التعليم والعمالة. ويسود انعدام الثقة في سيادة القانون وفي المؤسسات، مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية، وفي بعض الحالات، إلى ضلوع الشباب في العنف أو في السياسات المتطرفة. فالصعوبات التي يواجهها الشباب في التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم ليست صعوبات تطال الشباب لوحدهم بل إن لها أثراً ضاراً قوياً على المجتمع بأسره. ويشكل الحصول على التعليم الجيد تحدياً كبيراً لأن النقص في التعليم لا يؤثر على العمل فحسب، بل يؤثر أيضاً على ممارسة الشباب للمواطنة، وعلى السلام الدائم والمصالحة في الأجل الطويل. وتمثل مشاركة الشباب أولوية أيضاً؛ فمن المهم الاعتراف بالشباب كمواطنين وتقديرهم وأخذهم في الحسبان، لا سيما في القرارات التي تسهم وتمس الأجيال المقبلة.

١٩- وعلى الصعيد الدولي، أوصت ممثلة المنظمة بما يلي: (أ) تعميم مراعاة حقوق الشباب من خلال آليات الأمم المتحدة القائمة، مثل الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات؛ (ب) إصدار هيئات المعاهدات لتعليق عام مشترك أو لبيان مشترك عن تطبيق معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة على الحالة الخاصة للشباب؛ (ج) إنشاء إجراء خاص بشأن الشباب لرصد وتقييم مدى تمتع الشباب بحقوق الإنسان؛ (د) ضمان أن تظل حقوق الشباب مدرجة في جدول أعمال المجلس عن طريق طلب تقرير من اللجنة الاستشارية أو المفوضية.

٢٠- وقال رئيس قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات لوسط أفريقيا، في ياوندي، التابع لليونسكو إن الشباب في أفريقيا يشكلون في المتوسط ٥٠ في المائة من السكان، وتصل هذه النسبة إلى ٦٥ في المائة في بعض البلدان. وأدى تزايد عدد السكان الشباب على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية إلى تحديات في التعليم والتدريب والعمل، ومن المتوقع أن يتواصل التزايد السريع لعدد السكان من الشباب في العقود المقبلة. لكن السكان من الشباب في أفريقيا هم أيضاً الثروة الأعظم للقارة، وقد أُطلق عدد من المبادرات السياسية والبرنامجية الهامة التي تتعلق بالسكان الشباب وبحقوق الإنسان الخاصة بهم. وبموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من الواضح أن التمتع بحقوق الإنسان هو حق غير قابل للتصرف لجميع الشباب، وأن حقوق الإنسان الخاصة بهم ينبغي إعمالها بالكامل. لكن ذلك يظل أملاً بعيد المنال في العديد من البلدان الأفريقية.

٢١- والتحديات التي تواجه الشباب متعددة؛ فالبطالة عامل من عوامل زعزعة الاستقرار؛ والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ وانتشار الإرهاب يؤدي إلى ارتفاع خطر التطرف الديني والعقائدي؛ وثمة حالة عامة من النقص أو الضعف في السياسات الخاصة بالشباب. ويواجه شباب أفريقيا أيضاً تحديات تتعلق بالفقر وتغير المناخ والصراعات الإثنية والدينية، فيما يمر العديد من البلدان بحالات من التغير الديمغرافي وسوء إدارة عمليات التحول نحو الديمقراطية. ويتعرض شباب للقتل والتعذيب على يد القوات المسلحة والشرطة التابعة لحكوماتهم، لا سيما في الفترات التي تسبق وتلي الانتخابات.

٢٢- وتعتبر اليونسكو الشباب أصحاب واجبات وحقوق، وهي تسعى إلى تهيئة وصون بيئة تتيح للشباب ممارسة حقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم، والترعرع كبشر، وتضمن الاستماع إليهم ومشاركتهم كأصحاب مصلحة لهم قيمتهم وأصحاب معارف في مجالات محددة. وقد حان الوقت لزيادة الاستثمار في السياسات والبرامج القائمة على حقوق الإنسان بحيث يتمكن الشباب من أن يصبحوا مبتكرين مسؤولين في المجال الاجتماعي؛ ولا بد في هذا السياق من إدراج ثقافة حقوق الإنسان في النظم التعليمية وفي غيرها من النظم. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زاد وعي الشباب الأفريقي الذين باتوا يطالبون بضمان سيادة القانون واحترامها. وأوصت بإجراء دراسات لجمع بيانات مفصلة عن الاحتياجات المحددة والتحديات التي يواجهها الشباب، وبتطبيق ميثاق الشباب الأفريقي تطبيقاً فعالاً من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبالإبلاغ عن الامتثال للآليات والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان على جميع المستويات.

## رابعاً- موجز النقاش

٢٣- قُدمت في المناقشة التي تلت مساهماتُ بالترتيب التالي من ممثلي أستراليا، متحدثاً أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، والجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، وكندا باسم المنظمة الدولية للفرانكوفونية، والبرازيل باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والسودان باسم مجموعة الدول العربية، والبرتغال، وجورجيا، والبرازيل، والسلفادور، والبوسنة والهرسك، والنمسا، وإيطاليا، وناميبيا، واليونان، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس أوروبا، ورومانيا، ومصر، وجمهورية كوريا، وباكستان، وليبيا، وإندونيسيا، وإسبانيا، ومليديف.

٢٤- وساهم في النقاش ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التالية: اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، وجمعية الشابات المسيحية العالمية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، والمنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

٢٥- وأكد المندوبون مجدداً التزامهم بإشراك الشباب باعتبارهم أصحاب حقوق، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشباب. ووجه العديد من الوفود الانتباه إلى كثرة الشباب بين سكان بلدانهم وتزايد التحديات التي تؤثر بشكل غير متناسب على الجيل الحالي من الشباب، بما في ذلك البطالة ونقص فرص العمل اللائق للشباب، والاستبعاد الاجتماعي، وآثار الأزمة الاقتصادية، وعدم كفاية التعليم والفرص، والتهميش السياسي، وتغير المناخ، وانعدام المساواة بين الأجيال. وسلطت الوفود الضوء على المخاطر المرتبطة بتزايد عدد الشباب الذين لم تُعمل حقوقهم، بما في ذلك إمكانية أن يساهم عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية أو حرمانهم من الحق في التصويت في زعزعة الاستقرار واندلاع النزاعات وأعمال العنف.

٢٦- ومع ذلك، رأى الكثير من الوفود أن الشباب أساسيون في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ووجهوا الانتباه إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب في أعمال حقوق الإنسان وإرساء السلام وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما عندما تتاح لهم إمكانية الإسهام بشكل إيجابي في هذه المجالات. وأشار آخرون إلى أهمية تمكين الشباب من الإسهام في مواجهة التحديات العالمية الرئيسية من خلال المشاركة النشطة والمجدية في الحياة السياسية، وفي جهود التنمية المستدامة، وفي القرارات التي تؤثر عليهم. وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى تدعيم برامج محددة من أجل تعزيز وحماية حقوق الشباب، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والعمالة والتوعية بحقوق الإنسان. ولاحظ أحد المندوبين أن مؤسسات الأعمال التجارية ينبغي أن تصبح أكثر انخراطاً في هذا الصدد، بسبل منها، على سبيل المثال، تحسين التدريب المهني، فيما تساءل آخر عن كيفية إسهام المجلس في تمكين الشباب في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧- وأبرزت بعض الوفود تنوع الشباب، وشددت على أن بعض الشباب من الفئات المهمشة أو المستضعفة يحتاجون إلى سياسات محددة الأهداف وإلى الحماية من أجل أعمال حقوقهم. ولاحظ أحد المندوبين أن الشباب يتقاسمون الكثير من التجارب المشتركة، مشيراً في الوقت نفسه إلى ضرورة الاحتفاء بتنوعهم وتدعيم أصواتهم ومشاركتهم المختلفة. وأشار آخر إلى أن الشباب عرضة بشكل خاص للوقوع ضحية للعنف نتيجة النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وأن الحد من النزاع المسلح من خلال تمكين الشباب ينبغي أن يكون أولوية لجميع الدول.

٢٨- وأبرز أعضاء عدة وفود السياسات التي تنفذ في بلدانهم من أجل أعمال حقوق الشباب وتهيئة الفرص لهم. ورأى معظم الوفود ضرورة أن يكون الشباب شركاء في التنمية عن طريق الإسهام بأفكار جديدة والمشاركة في تدابير ترمي إلى تعزيز التغيير الإيجابي في المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات، وإعمال حقوق الإنسان.

٢٩- وأعطى ممثلو المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمثلة عن انتهاك أو إنكار حقوق الأطفال والشباب. فقد أثارت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مسألة إساءة معاملة الأطفال في الاحتجاز، مشددة على أهمية التصديق على البروتوكول الاختياري

لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأشارت إحدى المنظمات غير الحكومية إلى أن حرية التعبير وحرية التجمع مهددتان في أكثر من ١٠٠ بلد. ومع ذلك، اتخذ عدد من البلدان تدابير لتيسير مشاركة الشباب في الشؤون العامة، فقد أنشأ ١٣١ بلداً في مختلف أنحاء العالم مجالس وطنية للشباب، لكن هذه المجالس ما زالت تعاني من محدودية تمويلها ونفوذها السياسي.

٣٠- وأبرزت المنظمات غير الحكومية ضرورة أن تدمج جميع الدول حقوق الأطفال والشباب في كافة السياسات والبرامج الوطنية. وأشارت إحداها إلى أن القليل من التوجيهات أو المعارف متاح للشباب بشأن كيفية متابعة عمل هيئات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانهم، ودعت الدول الأعضاء وأمانة المجلس إلى تهيئة المزيد من الآليات والمنابر الملائمة للشباب لإشراكهم وتمكينهم في عمليات حقوق الإنسان. ولفتت هذه المنظمات الانتباه إلى أهمية خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها فرصة للنهوض بحقوق الشباب، لكنها لاحظت أن نجاح الخطة يتوقف على اضطلاع الشباب بدور نشط على امتداد تنفيذها وعمليات استعراضها.

## خامساً - الاستنتاجات

٣١- أكد المشاركون في حلقة النقاش أن العديد من المسائل التي أثيرت في المناقشة تتصل بسوء الإدارة وبالتحديات المستمرة أمام ضمان عمليات الانتقال السياسي السلمي. ويطالب الشباب بالمشاركة والعدالة واحترام سيادة القانون. ومن الضروري أن ندرك أن الخيارات السياسية تزيد التحديات التي يواجهها الشباب كالفقر والبطالة، وأن بإمكان الشباب أن يضطلعوا بمجموعة متنوعة من الأدوار في المجتمع بوصفهم عوامل تغيير إيجابية، أو ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، أو حتى مرتكبين للانتهاكات. ويمثل الحكم الرشيد والديمقراطية أمرين أساسيين لتحقيق نتائج إيجابية للشباب.

٣٢- وفيما يتعلق بدور مجلس حقوق الإنسان في تمكين الشباب، أبرز المشاركون في حلقة النقاش الحاجة إلى قدر أكبر من المعلومات بشأن دور الشباب وإلى حصول الشباب أنفسهم على مزيد من المعلومات عن الجوانب القانونية لإطار حقوق الإنسان. وبغية دعم تعميم مراعاة حقوق الشباب وضمان استجابة الحكومات للشباب المحرومين من حقوقهم، ينبغي أن تبذل الدول الأعضاء جهوداً لاستشارة الشباب بصورة منهجية في أمور منها صياغة ورقات المعلومات المقدمة إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٣٣- وأكد المشاركون في حلقة النقاش أهمية إشراك الشباب في حل النزاعات في المدارس. فعلى سبيل المثال، شهدت كولومبيا مبادرة ناجحة للحد من العنف المدرسي تمنح كل شاب دوراً في المدرسة، التي تعمل كمدينة لها عمدة وحكومة. وجرى تدريب الشباب على أعمال الوساطة وحل المنازعات، في حالات العنف. ونظراً لنجاح هذا النهج التشاركي في الحد من العنف، يجري تكييف المبادرة مع الحالة السائدة في فرنسا. وفيما يتعلق بمشاركة الشباب، ينبغي تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان بطريقة مناسبة لفتتهم العمرية.

٣٤- ورحب أحد المشاركين في حلقة النقاش بأن المنتدى المقبل لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون سيركز على حقوق الشباب، وشجع الدول على إشراك الشباب في وفودها وضمان مشاركة منظمات الشباب في المنتدى. ومن المهم أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات بشأن المسائل التي أثيرت في حلقة النقاش، بسبل منها إعداد تقرير عن العقبات التي يواجهها الشباب في الحصول على حقوقهم. وينبغي إتاحة مبادئ توجيهية للدول بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات الخاصة بالشباب، كما ينبغي أخذ أصوات الشباب ومنظماتهم في الاعتبار خلال الاستعراض الدوري الشامل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعد هيئات معاهدات حقوق الإنسان بياناً مشتركاً بشأن حقوق الشباب.

٣٥- وذكر المشاركون في حلقة النقاش بأن التدابير والسياسات الوطنية ذات الصلة بالشباب يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بمحاسبة الجهات المسؤولة. وأشاروا إلى أهمية ضمان الاستماع إلى الشباب بشكل فعلي، لأن المشاركة الرمزية لا تفضي إلى بناء المواطنة. ولا توجد ثغرة في إطار حقوق الإنسان، بل توجد بالأحرى أوجه قصور في التنفيذ والرصد. ولا بد من اتخاذ خطوات لتعزيز وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٣٦- واختتم مدير الجلسة المناقشة مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه الشباب متعددة الجوانب وتتطلب استجابات متكاملة وشاملة من الدول والمنظمات الدولية والجهات المعنية الأخرى. وأظهرت حلقة النقاش ضرورة أن تكون حماية وتعزيز حقوق الشباب ورفاههم جزءاً من أهم أولويات المجتمع الدولي. فالشباب يواجهون العديد من التحديات، بما في ذلك عدم احترام حقوقهم في الحياة والصحة والتعليم وحرية الضمير، والتمييز على أساس الميل الجنسي، بالإضافة إلى النقص في فرص العمل والتعليم المناسب. ويقع على عاتق الدول واجب عملي وكذلك التزام أخلاقي بإيلاء اهتمام أكبر للمشاكل التي تواجه الشباب وبالعامل معهم على تحديد تدابير ملموسة للتصدي لتلك التحديات.